مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر بعض مؤشرات النظام المالي على النمو الاقتصادي في سورية
اسم الكاتب: د. سمير شرف، وجد الصائغ
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5532
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 22:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر بعض مؤشرات النظام المالي على النمو الاقتصادي في سورية

الدكتور سمير شرف*

وجد الصائغ**

(تاريخ الإيداع 28 / 6 / 2020. قُبِل للنشر في 16 / 11 / 2020)

□ ملخّص □

يؤدي النظام المالي دوراً هاماً في اقتصاديات الدول نظراً لتداخله وترابطه مع الكثير من متغيرات النشاط الاقتصادي. بالتالي فإن وجود نظام مالي يعمل بشكل كفء وفعَال يعزز الاستقرار الاقتصادي والمالي، ويعزز الاستثمار والنمو. يعتبر النظام المالي "المتطور" الأداة الرئيسية في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال توجيه فائض الأموال نحو القنوات التي تخدم التفضيل المالي للدولة، حيث يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى إسهام النظام المالي في سورية في دعم عملية النمو الاقتصادي.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في اعتبار الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وباقي متغيرات النظام المالي كمتغيرات مستقلة (الائتمان المصرفي، حجم الإنفاق العام، حجم الاستثمار)، وتم إدخال متغيري "معدل التضخم" و "مؤشر الاستقرار السياسي كمتغيرات "ضابطة". للفترة الواقعة بين عام (2004–2017). وتم القياس عن طريق إيجاد معادلة الانحدار المتعدد، وذلك بالاعتماد على برنامج "SPSS18" في تحليل البيانات.

توصل البحث إلى استنتاجات مفادها: يؤثر النظام المالي على النمو الاقتصادي في سورية، حيث يؤثر الائتمان المصرفي إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، يقابله ارتفاع معدل نمو حجم الإنفاق العام بمقدار يفوق معدل نمو ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ضعف مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المصرفي، الاستثمار والإنفاق العام.

* أستاذ– قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد–جامعة تشرين–اللاذقية– سورية.

** دراسات عليا (دكتوراه)–قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد–جامعة تشرين–اللاذقية – سورية.

The Role Of Financial System Indicators In Supporting Economic Development In Syria

Dr. Samir Sharaf *
Waged Alsaeygh **

(Received 28 / 6 / 2020. Accepted 16 / 11 / 2020)

□ ABSTRACT □

The financial system plays an important role in the economies of countries, Because of its overlap and interdependence with many variables of economic activity. Thus, an efficient financial system enhances economic and financial stability, and promotes investment and growth. The financial system is the main instrument for financing economic development, by directing surplus funds to channels that serve the financial preference of the state, so this research aims to identify the extent of the financial system in Syria's contribution to supporting the process of economic development.

The research relied on the descriptive analytical approach, by considering the GDP as a dependent variable, and the rest of the financial system variables as independent variables (bank credit, public expenditures, investment), The "inflation rate" and "political stability index" variables were entered as "control" variables, for a period between (2004-2017). The measurement was done by finding the multiple regression equation, using the SPSS program to extract the data.

The research reached the conclusion that: The financial system affects on economic development in Syria, Where bank credit affects positively on GDP, This is offset by a higher rate of growth in the volume of public expenditures than in the rate of growth of the gross domestic product, as well as a weak investment contribution to GDP during The study period.

Key Words: GDP, Bank Credit, Investment and Expenditures.

* **Professor - Department of Banking and Finance- Faculty of Economy, Tishreen University –Latakia- Syria.**

** **Postgraduate Studies (DPH) - ,- Department of Banking and Finance- Faculty of Economy, Tishreen University –Latakia- Syria.**

مقدمة:

يؤدي النظام المالي دوراً هاماً في اقتصاديات الدول نظراً لتداخله وترابطه مع الكثير من متغيرات النشاط الاقتصادي، حيث يلعب دوراً كبيراً في حشد وتعبئة الموارد المالية وتخصيصها، عن طريق توفير المؤسسات والأدوات القادرة على تجميع المدخرات ورؤوس الأموال للمشاريع الاقتصادية. وفي هذا السياق يؤكد عدد كبير من الباحثين على أنه للوصول إلى نظام اقتصادي متطور لابد من توفر نظام مالي متطور، وأن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تكمن في كفاءة استخدام الأولى للموارد المتاحة والذي يعود بالدرجة الأولى لوجود نظام مالي وأسواق مالية متطورة. [1].

يعتبر النظام المالي من أهم المصادر التي تعتمد عليها الوحدات الاقتصادية في تمويل نشاطاتها المتعددة لاسيما تمويل رؤوس الأموال وحشد المدخرات، حيث ينظم العمليات التمويلية الفعالة والمكملة للأساليب الأخرى الموجودة في الاقتصاد، خاصةً من خلال تنوع الأدوات المالية المتاحة بها مثل الاقتراض والتمويل المباشر. وبذلك أصبح النظام المالي عصب الحياة المالية في الدول المتقدمة التي أعطتها أهمية كبيرة كما ساهم في تشجيع الائتمان وزيادة حجمه، فالمؤسسات التي تملك الفائض في السيولة أصبح عليها توظيفها في المصارف لكي تعيد إقراضها للشركات التي تحتاجها، وبذلك يكون قد ساهم في تطور هذه المؤسسات المقترضة أو الحائزة على التمويل والدعم مما يؤدي إلى تطور الحالة الاقتصادية بشكل عام ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

من هذا المنطلق هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النظام المالي ومصادر التمويل والمشكلات المرتبطة به، وتحديد أثر الأساليب الأكثر فعالية في دعم عملية النمو الاقتصادي المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي في سورية، وكشف مدى مساهمة ذلك في الدعم المالي والتمويلي لعملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة أثر مؤشرات النظام المالي في التنمية الاقتصادية في سورية.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1- دراسة (Agha, 2019) بعنوان الخيارات المتاحة لتمويل إعادة الإعمار في سورية [2].

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور السياسات المالية والنقدية وسياسة الانفتاح على العمق المالي في الاقتصاد السوري. كما هدفت إلى التعرف على الوضع الراهن للنظام المالي في سورية ومدى إمكانية مساهمته في تمويل إعادة الأعمار، والمساهمة في وضع رؤية لتمويل استراتيجية إعادة الأعمار الشاملة في سورية.

لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التاريخي، والمنهج التحليلي الاستنباطي. أظهرت النتائج إلى أن النظام المالي في سورية غير قادر على تمويل ما دمرته سنوات الأزمة في بلد نامي. وأنه لابد من البحث عن مصادر تمويل خارجية إلى جانب مصادر التمويل المحلية، التي تحتاج إلى إعادة هيكلة تتناسب مع المتطلبات المرحلية، التي تتيح استخدام مختلف أدوات السياسة النقدية والمالية وغيرها من الأدوات بطريقة حكيمة وسليمة من قبل الحكومة، وكل هذا يحتاج إلى شرط أساسي وهو تحقيق الأمن والاستقرار واتخاذ إجراءات تدعم التحرير المالي والانفتاح على الأسواق العالمية وجذب المستثمرين.

2- دراسة (Souariea, 2017) بعنوان: علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر [3].

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف عند أهم نظريات النمو الاقتصادي، قياس دور النظام المالي في الاقتصاد، وتحديد مدى قوة واتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. خلال الفترة (1990-2015).

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في عرض الإطار النظري للبحث، والمنهج التحليلي في الجزء العملي. حيث تم قياس النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومؤشرات التطور المالي بمتغيري العمق المالي المتمثل في عرض النقد بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومتغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كجزء الناتج المحلي الإجمالي. تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews 4 باستخدام معادلة الانحدار طريقة المربعات الصغرى العادية.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي، فزيادة العمق المالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.11) وحدة، بينما يؤدي زيادة متغير الائتمان بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.37) وحدة. بينت الدارسة أن هذا الأثر ينخفض عند الوقوع في أزمات مالية ومصرفية، حيث كان للإجراءات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي تأثيرات على الهيكل المالي الجزائري.

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Prochniak; Wasiak 2016) بعنوان: The impact of the financial system on economic growth in the context of the global crisis: empirical evidence for the EU and OECD countries [4]

(أثر النظام المالي على النمو الاقتصادي في سياق الأزمة العالمية: دليل تجريبي لدول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

هدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تطور واستقرار القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الفترة التي تغطي الأزمة العالمية أي خلال الفترة (1993-2013)، لحالي (28) دولة في الاتحاد الأوربي، و(34) بلداً في منظمة التعاون والتنمية. تم قياس التنمية المالية بستة مؤشرات نذكر منها: لائتمان المحلي، القروض المصرفية المتعثرة، نسبة رأس المال إلى الأصول، القيمة السوقية للشركات المدرجة.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتم تحليل البيانات باستخدام طريقة Generalized (GMM) Method of Moments.

أظهرت نتائج الدراسة أن لحجم وأداء النظام المالي تأثيراً كبيراً على النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك فإن الحجم الكبير جدًا للقطاع المالي له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ففي حالة الائتمان المحلي، فالإقراض المفرط يؤدي إلى حجم الكبير من القروض المتعثرة وبالتالي تأثير عكسي على النمو الاقتصادي.

2- دراسة (Puatwoe; Piabuo, 2017) بعنوان: Financial sector development and economic growth: evidence from Cameroon [5].

(تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي: دليل من الكاميرون).

هدف هذه الدراسة إلى البحث في تأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية في الكاميرون، خلال الفترة (1980-2014). تم قياس تطور النظام المالي بمؤشر "العمق المالي" المتمثل في عرض النقد بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، وودائع النظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبمؤشر "كفاءة اقطاع المالي المتمثل في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. بينما تم قياس النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وباستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفترات الموزعة (ARDL). أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين عرض النقد بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، وعلاقة سلبية قصيرة المدى بين الودائع المصرفية والنمو الاقتصادي. لكن على المدى الطويل، فإن جميع المؤشرات المالية

تظهر تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي. أي أن زيادة كمية المعروض النقدي في الاقتصاد، وتحسين وظائف المؤسسات المالية والوسطاء ستعزز النمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة دفع الإصلاحات المالية في الكاميرون إلى الأمام من أجل تعزيز تطوير القطاع المالي وبالتالي زيادة دوره في النمو الاقتصادي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة نجد أنها ألقت الضوء على دور النظام المالي في التنمية الاقتصادية للدول المدروسة خاصة خلال فترة أزمات مرت بها هذه الدول. تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أنها تلقي الضوء على دور النظام المالي في شحذ عملية النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية، خاصةً خلال الفترة بين عام (2011–2017) التي تعد فترة استثنائية في البلاد بدأت مطلع 2011 ولا زالت متسمرة.

مشكلة البحث:

إن عملية توفير الموارد المالية وإدارتها، يحتاج إلى نظام مالي متكامل هادف إلى التطور، فلذلك يستوجب وضع سياسات ممنهجة تنموية قادرة على تأمين مصادر مالية كافية للنهوض بالبلد وقطاعاته الاقتصادية، وبما أن النظام المالي بمكوناته الأساسية وسيلة لتأمين تدفق الأموال إلى الشركات التي تحتاج إلى التمويل، وكذلك وسيلة لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة وذلك من خلال قدرته على نقل الأموال إلى مختلف القطاعات الإنتاجية وبالتالي تفعيل الاستثمار في البلاد المالي، ولكي يلعب النظام المالي دوره بشكل فعال في حشد المدخرات وتقديم الدعم والتمويل لعميلة التنمية لابد من دراسة مؤشراته التي تساهم في عملية التنمية.

بالتالي يمكن تجسيد مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

- هل هناك أثر لمؤشرات النظام المالي في التنمية الاقتصادية في سورية؟

الذي تتفرع عنه التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو أثر الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي في سورية؟
- ما هو أثر حجم الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في سورية؟
- ما هو أثر حجم الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في سورية؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث: تتجلَّى أهميّة البحث النظرية من أهمية النظام المالي في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

وتكمن الأهمية العملية لهذا البحث في كونه يدرس أثر النظام المالي على التنمية الاقتصادية في سورية في فترة استثنائية؛ فعلى الرّغم من تعدّد وتنوّع الدّراسات الّتي تناولت هذا الموضوع في العديد من دول العالم، إلا أنّ أيّاً منها لم تدرس هذا الأثر في سورية في فترة زمنية تمر بها البلاد في أزمة سياسة واقتصادية بدأت مطلع 2011 ولا زالت مستمرة.

أهداف البحث: تتجسد أهداف البحث في النقاط التالية:

- اختبار أثر الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي في سورية.
- اختبار أثر فعالية العلاقة بين الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في سورية.
- اختبار أثر فعالية العلاقة بين على حجم الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي في سورية.

فرضيات البحث:

يعتمد البحث على اختبار فرضية الدراسة التي تمت صياغتها على أساس مشكلة الدراسة وأسئلتها، والتي هدفت إلى اختبار مجموعة العوامل المؤثرة:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات النظام المالي في رفع معدلات تمويل التنمية الاقتصادية. وتتفرع عنها الفرضيات التالية.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك في عرض الإطار النظري للبحث بالاستناد إلى الكتب والمراجع العلمية التي تناولت موضوع الدراسة، وكذلك في وصف المتغيرات المدروسة.

كما يعتمد على المنهج التحليلي وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات، حيث يعتمد هذا البحث على نموذج الانحدار المتعدد، بهدف اختبار الفرضيات والتأكد من صحتها. باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف اختصاراً SPSS.

متغيرات البحث:

المتغير التابع: مؤشر التنمية الاقتصادية:

- الناتج المحلي الإجمالي.

المتغيرات المستقلة: مؤشرات النظام المالي:

- حجم الائتمان المصرفي.
- الاستثمار (حجم رأس المال الثابت).
- حجم الإنفاق العام.

- المتغيرات الضابطة:

- مؤشر الاستقرار السياسي.
- معدل التضخم.

النتائج والمناقشة

الإطار النظري للبحث

أولا-مفهوم تطور النظام المالي وأهميته:

النظام المالي هو أحد مكونات النظام الاقتصادي لأي دولة، يزود المجتمع بخدمات أساسية بدونها لا يستطيع الاقتصاد أن يعمل بشكل كفء في الوقت الراهن. يطلق مفهوم النظام المالي على مختلف المؤسسات المالية التي تتعامل في قضايا التمويل والاستثمار والادخار والإقراض ومن ضمنها المصارف والأسواق المالية ومؤسسات التأمين

بأنواعها...الخ. حيث يعد النظام المالي هو المسؤول عن تحويل رؤوس الأموال من القطاعات ذات الفائض إلى قطاعات التي تعاني من العجز، فيساهم في تسيير المعاملات المالية وتمويل المشاريع والأنشطة المختلفة في هذا الاقتصاد. وبالتالي فإنه يسهل توظيف رأس المال بهدف زيادة الاستثمارات والإنتاجية[6].

يعد وجود نظام مالي "متطور" شرط أساسي من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو [7]. لكن في الحقيقية لا يوجد اتفاق على تعريف ثابت ومحدد لمفهوم "التطور المالي"، حيث يشير (Goldsmith, 1970) أنه لا يوجد تعريف محدد لمصطلح "تطور النظام المالي"، ويرجع ذلك إلى التعقيد في الهيكل المالي الذي يتطور بشكل مختلف من بلد إلى آخر أثناء عملية التنمية الاقتصادية [8]. وهذا حقيقي في ظل التباين النسبي في خصائص الأنظمة المالية التي تتميز بها مختلف البلدان [9]، ويعرفه (Livene, 2005) بأنه "زيادة مدى وكفاءة الخدمات والمؤسسات المالية في الحد من قصور السوق متمثلاً في خفض تكاليف المبادلات ومخاطر المعلومات، وذلك من خلال تجميعها وتداولها عبر الاقتصاد القومي بما ينتج آثار ايجابية على قرار الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي[10]. ويمكن وصف "التطور المالي" بشكل عام على أنه يمثل التحسن في نوعية وكمية وفعالية خدمات الوساطة المالية، وتتضمن هذه العملية تفاعل العديد من الأنشطة والمؤسسات التي يحقق بموجبها النظام المالي مهامه الأساسية [11].

أهمية تطور القطاع المالي:

أظهرت التجارب أن الدول التي تحظى بقطاع مصرفي متطور هي في الغالب حققت أداءً اقتصادياً أفضل، كما برهنت هذه التجارب على إنجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية، وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط بسلامة القطاع المالي نظراً لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد، وتحقيق الاستقرار الكلي المنشود. فوجود قطاع مالي قوي يخفف من قابلية تأثر الاقتصاد بالعوامل السلبية، المخاطر والصدمات الاقتصادية.

وبالتالي يهدف النظام المالي "المتطور"، إلى التقليل من تكلفة المعاملات والمعلومات التي تحد من فعالية وكفاءة الخدمات المالية والتي تمثل أيضاً عبئاً على الأعوان الاقتصاديين، بهدف ضمان التخصيص الأمثل لمدخرات المالية وتعزيز النمو في المدى الطول. وتتلخص أهم وظائف النظام المالي بما يلي [12]:

تعبئة المدخرات: إن عملية تعبئة المدخرات تعتبر واحدة من أهم الوظائف والأعمال التي يقوم بها النظام المالي. حيث يساهم النظام المالي المتطور في عملية تعبئة الموارد المالية وتمويل النشاط التجاري وتوظيفها في المشاريع الاستثمارية، عن طريق تسهيل عملية الحصول على الأموال من وحدات الفائض وتمكين وحدات العجز من التصرف فيها. وتكمن هذه الأهمية في أن الكثير من الاستثمارات المنتجة تحتاج إلى تمويل طويل الأجل، لكن بوجود نظام مالي متطور يعمل على توسيع القنوات لجلب الودائع من صغار المدخرين بهدف توفير الأموال الازمة لهذه الاستثمارات، حيث يؤكد (Bagehot, 1873) أن بريطانيا استفادت من النظام المالي لديها لتحقق نمواً اقتصادياً أكثر من غيرها من الدول، بفعل تجميع المدخرات لتمويل المشروعات والابتكارات الحديثة [13].

ممارسة الرقابة على الشركات الممولة: بمجرد حصول المؤسسات الاقتصادية على القروض التي تحتاجها تصبح خاضعة لرقابة أجهزة الوساطة المالية، و ذلك بهدف تقييم أدائها، والتأكد من أن التسيير الممارس في هذه المؤسسات يصب في مصلحة المقرضين (أصحاب الودائع)، تعتبر هذه الوظيفة مهمة خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتميز بعدم كفاءة الاسواق اي وجود مشكلة عدم تناظر المعلومات التي تقوم في ظلها المؤسسات الاقتصادية الطالبة للتمويل بإخفاء المعلومات الحقيقية المتعلقة بنشاطها، مما قد يعرض اموال المقرضين للضياع أو استثمارها في أنشطة غير مرغوب فيها من طرفهم.

جمع المعلومات حول المشاريع الاستثمارية وتفضيل التخصيص الأمثل للموارد: يقدم النظام المالي خدمة رئيسية من خلال تجميع وتحليل المعلومات المالية، وهو بذلك يساهم في تخفيض التكاليف التي يمكن أن يتحملها المقرضون والمقترضون من أجل اتخاذ أي قرار استثماري.

بحسب (Levine, 2005) فإن القطاع المصرفي يشكل الجزء الأهم والمحوري من القطاع المالي في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، حيث يقوم القطاع المصرفي بعدة وظائف [10]:

- تقديم معلومات مسبقة عن الاستثمارات المحتملة وتخصيص رأس المال.
- مراقبة الاستثمارات وحوكمة الشركات بعد تقديم الائتمان إليها.
- تسهيل التداول والمخاطر التنويع وإدارة المخاطر.
- التعبئة و تجمع الودائع.
- تسهيل تبادل السلع وخدمات.

ثانياً- النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي غاية كل دولة، يوصف النمو الاقتصادي بأنه التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد، ويولد زيادة في الناتج الوطني الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية. والنمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية. عادةً ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج، عن الزيادة في السكان، يعني الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي، والنمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج والتغيرات الموجبة أو السالبة في معدلات النمو تلقى الاهتمام من الاقتصاديين [14].

ثالثاً: أهمية التنمية المالية في النظريات الاقتصادية:

شكلت العلاقة بين التنمية المالية بشكلها الواسع والتنمية الاقتصادية موضوعاً جوهرياً في الاقتصاد، ونقاشاً هاماً بين الباحثين الاقتصاديين. كما زاد الاهتمام بها نتيجة التقدم الكبير في الأدبيات النظرية للتمويل وكذلك الأزمات المالية المتتالية ([15]. إن الأساس النظري للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي يعود إلى كل من Schumpeter (1912,) [16] و (Bagehot, 1873) [13] اللذان أكدا على الدور الفعال لتطور وسائل الدفع والوساطة المالية، في توفير التمويل الضروري لدفع وتحفيز النمو الاقتصادي. فالأفكار التي طرحها (Bagehot, 1873) تعد أولى بدايات ربط التمويل بالنمو الاقتصادي، حيث اعتبر أن الثورة الصناعية في أوربا، كانت مدفوعة من قبل نظام مالي، حشد الأموال بشكل كفء وكبير خلال القرن التاسع عشر لتمويل المشاريع الكبرى وما يترتب على ذلك من اقتصاديات الحجم. وأن نجاح التنمية الاقتصادية في بريطانيا يعود إلى أهمية الوسطاء الماليين الذين كانت لديهم الكفاءة في تعبئة المدخرات لتمويل مختلف الاستثمارات على المدى الطويل. وكذلك أولى (Schumpeter ,1912) اهتماماً بالدور الذي يمكن أن تلعبه المصارف في حشد عجلة التنمية الاقتصادية، فاعتبر أن الخدمات التي تقدم من قبل مؤسسات الوساطة المالية وتتلخص في جذب المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمارات الإنتاجية وتقييم المشروعات وادارة المخاطر وتسهيل عملية التبادل، هي خدمات مهمة لتشجيع التنمية الاقتصادية. ويؤكد أن القطاع المالي المتطور والفعال هو شرط مسبق

لنجاح وتحفيز عملية الابتكار والنمو في المستقبل، عن طريق تحديد وتمويل الاستثمارات المنتجة، لأن تكلفة ترجمة الأفكار الإبداعية إلى ناتج حقيقي قد لا يمكن تغطيتها من قبل الأفراد أنفسهم [17].

إن مناقشة دور النظام المالي في النشاط الاقتصادي تولد عنه اختلاف حول الكيفية التي يمكن أن يساهم بها التطور المالي في النمو الاقتصادي. حيث يرى بعض الباحثين أن التنمية المالية تسبب النمو الاقتصادي، بمعنى أن التنمية والتقدم الاقتصادي يتبع التقدم المالي أو وجود أسواق مالية متقدمة يحث النمو الاقتصادي. من جهة أخرى يرى بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى التطور المالي، أي أن التنمية الاقتصادية تسبب وتعزز التنمية المالية، حيث أن النمو الاقتصادي يخلق الطلب والاستجابة التلقائية للنظام المالي وهذا الطلب يؤدي إلى التنمية المالية، بالتالي فإن وجود أسواق مال متقدمة وتعمل بكفاءة ليس سبب التقدم الاقتصادي بل العكس هو الصحيح. فخلال عملية التنمية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد إلى نمو أسرع في الأصول المالية [18].

في الحقيقة لا يوجد إجماع حول طبيعة هذه العلاقة. أي أن اتجاه سببية هذه العلاقة ليست واضحة: أي هل التنمية الاقتصادية تؤدي إلى التنمية المالية؟ أم هل التنمية المالية تؤدي إلى التنمية الاقتصادية؟ أو هل العلاقة بيتمهما تدور في اتجاهين. يرى (Goldsmith, 1970) صعوبة تحديد اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، فالتطور المالي قد يسرع النمو الاقتصادي بينما يكون التطور المالي انعكاساً للنمو الاقتصادي. وقد ظهرت العديد من النظريات التي تناولت تفسير وإبراز العلاقة بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية نذكر منها باختصار [19].

1- نظرية الهيكلة المالية:

تؤمن هذه النظرية بأهمية قطاع التمويل ومؤسسات الوساطة المالية، من خلال كونها تعمل على حشد وتعبئة المدخرات وزيادة حجمها في المجتمع ومن ثم إعادة استثمارها في الاقتصاد مرة أخرى كعامل مؤثر في التنمية المالية وتحسين الدخل الفرد والعام [20].

فسر (Gerschenkorn, 1962) العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من خلال بنية القطاع المالي وشموليته، أي أن وجود شبكة واسعة من المؤسسات المالية ومجموعة متنوعة من الخدمات المالية لها أثر كبير على الادخار والاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي، على النقيض من ذلك فإن لقلة انتشار المؤسسات المالية وعدم تنوع خدماتها أثر سلبي على النمو الاقتصادي [21] [22].

بينما فرق (Patrick, 1966) بين نوعين من التطورات المالية حيث فسر (Patrick, 1966) العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من خلال نظرية الهيكلة المالية، وفقاً لآليتين، الأولى supply leading "آلية العرض القائد" ويشير العرض القائد إلى أنه في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي تتحقق فرضية العرض القائد، والتي يكون فيها وجود المؤسسات المالية وعرض الأصول والموجودات والخدمات التابعة لها سابقاً للطلب على هذه الأصول، وبالتالي فإن التطور المالي يحفز النمو في القطاع الحقيقي من خلال تحويل الموارد من القطاعات المتخلفة أو التقليدية إلى القطاعات التي تساهم في النمو الاقتصادي ومن خلال تعزيز وتحفيز الشركات ضمن هذه القطاعات للاستجابة لخدماتها وتخصيص الأموال في استثمارات جيدة مما يرفع من العوائد وهذا يعطي حافزاً في رفع معدلات الادخار وبالنتيجة معدلات الاستثمار. النمط الثاني الذي حدده Patrick هو ظاهرة Demand following أي الطلب التابع، وتشير هذه الظاهرة إلى الحالة التي يكون فيها وجود المؤسسات المالية وعرض الأصول والموجودات والخدمات التابعة لها، استجابة للطلب على تلك الخدمات من قبل المستثمرين والمدخرين في الاقتصاد الحقيقي، كنتيجة الوصول إلى مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي في القطاع الحقيقي تتطور الأسواق المالية وتتوسع وتصبح أكثر كفاءة. بالتالي يرى

أن هناك علاقة تبادلية في اتجاهين، فمن ناحية فإن تطوير النظام المالي يدفع عجلة النمو الاقتصادي في القطاع الحقيقي من خلال زيادة عرض خدمات، ومن ناحية أخرى النمو في القطاع الحقيقي يحفز تطور القطاع المالي من خلال زيادة الطلب على الخدمات المالية[22]

2- **فرضية الكبح المالي أو التقييد المالي:** تفسر هذه النظرية آلية تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي، حيث تعتبر دراسة كل من (Mckinnon, 1973) و (Shaw, 1973) من أبرز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع حيث اعتبروا أن التدخل الحكومي في النظام المالي والذي أطلقوا عليه "الكبح المالي" يثبط النمو الاقتصادي. ويقترح كل من McKinnon و Shaw بأنه عندما تقوم الحكومة بتخفيض القيود التي تفرضها على القطاع المالي، كالسقوف التي تضعها على أسعار الفائدة ومتطلبات الاحتياطي القانوني ستزيد المدخرات ويرتفع عرض الائتمان الخاص، وبالتالي ستزداد الاستثمارات المخصصة للإقراض وتتفاعل قوى السوق، مما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي. بينما وجود القيود على النظام المالي سيؤدي إلى انخفاض المدخرات وزيادة الاستهلاك وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي. وبناءً على هذا أكدوا على أهمية التحرير المالي، فتحسين مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تتطلب تحريراً لسعر الفائدة من خلال إزالة جميع القيود المؤسساتية الكفيلة بتقييد سعر الفائدة السوقي للوصول لمستوى السعر التوازني الكفيل بالحد من دورة انخفاض المدخرات –انخفاض الاستثمارات ومن ثم انخفاض الدخول، خاصة إذا توافق ذلك مع انخفاض مستويات التضخم. وقد اتجهت العديد من الدول وبالأخص النامية منها إلى تطبيق إجراءات التحرير بشكل متزايد منذ سبعينات القرن العشرين بغية جني المكاسب المترتبة على تحرير أسعار الفائدة وإنعاش الاستثمار وتحقيق معدلات متصاعدة من النمو في الاقتصاد [22].

- **نظرية النمو الداخلي:** تعد دراسة (Greenwood; Jovanovic, 1990) من أهم الدراسات التي أكدت على أن القطاع المالي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قناتي تراكم رأس المال وإنتاجية رأس المال. بالنسبة لقناة تراكم رأس المال يكون التأثير من خلال زيادة مستوى الادخار، حيث أنه كلما زاد الادخار تزداد الأموال المتوفرة للاستثمار وترتفع معدلات النمو الاقتصادي بما يتناسب مع ارتفاع معدلات الاستثمار. أما بالنسبة لقناة لإنتاجية رأس المال، فإن تطور القطاع المالي يمكن من جمع وتحليل المعلومات وتقييم المشاريع الاستثمارية المتوفرة والتي تساهم بإزالة مشاكل عدم تجانس المعلومات وتحسين نوعية وكفاءة الاستثمارات من خلال تجميع الموارد المالية في أفضل استخدام لها مما يؤدي لزيادة إنتاجية رأس المال وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي [23].

الدراسة العملية:

يقوم هذا القسم على الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة، وذلك عن طريق إيجاد معادلة الانحدار المتعدد. وذلك باعتبار الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وباقي المتغيرات كمتغيرات مستقلة، وقد قام الباحث باتخاذ طرق تقديم التمويل المشكلة للنظام المالي وهي الائتمان المصرفي وحجم الإنفاق الحكومي وحجم الاستثمار في سورية، وقد تم اخذ السلسلة الزمنية الواقعة بين عامي (2004-2017)، وسيقوم الباحث بدراسة شروط تطبيق الانحدار المتعدد ومن ثم إيجاد النموذج الذي يقدم لنا التقدير والتنبؤ بمقدار الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لاستخراج البيانات.

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: سنقوم فيما يلي بعرض البيانات التي اعتمد عليها الباحث وبعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة وذلك للاطلاع على مدى تطور وتغير مؤشرات الدارسة، حيث سنعرض الوسط الحسابي،

الانحراف المعياري، معامل الاختلاف للفترة 2004–2017. حيث يظهر الجدول (1) التالي البيانات التي تم الاعتماد عليها من قبل الباحث، مع بعض الإحصاءات الوصفية.

1) لمتغيرات الدراسة وهو على الشكل التالي:

الجدول (1) بيانات البحث (بملايين الليرات السورية										
السنة	الناتج المحلي		حجم الإنفاق		حجم الاستثمار		حجم الائتمان		التضخم	مؤشر الاستقرار
	gdp		Gov spend		inv		credit		inf	PoliticalStability
	قيمة	معدل	قيمة	معدل	قيمة	معدل	قيمة	معدل		
2004	1,266,890		1,089,029		156,092	-0.29	330,100		4.4	-0.29
2005	1,506,439	18.91%	1,156,713	6.22%	274,500	-0.46	421,723	27.76%	7.4	-0.46
2006	1,726,404	14.60%	1,215,083	5.05%	308,669	-0.28	473,641	12.31%	10.03	-0.28
2007	2,020,838	17.05%	1,284,034	5.67%	346,737	-0.34	739,126	56.05%	4.5	-0.34
2008	2,448,060	21.14%	1,341,516	4.48%	412,135	-0.34	982,007	32.86%	15.2	-0.34
2009	2,520,705	2.97%	1,420,827	5.91%	408,725	-0.51	1,114,717	13.51%	2.8	-0.51
2010	2,834,517	12.45%	1,494,595	5.19%	451,602	-0.81	1,311,731	17.67%	4.4	-0.81
2011	3,252,720	14.75%	1,537,191	2.85%	579,911	-2.01	1,271,506	-3.07%	6.3	-2.01
2012	3,024,842	-7.01%	1,132,310	-	703,594	-2.68	864,056	-	36.48	-2.68
2013	2,937,561	-2.89%	834,511	-	386,818	-2.68	812,902	-5.92%	82.36	-2.68
2014	3,707,120	26.20%	741,123	-	424,662	-2.75	886,895	9.10%	22.54	-2.75
2015	4,690,930	26.54%	700,752	-5.45%	297,496	-2.97	932,426	5.13%	38.46	-2.97
2016	6,269,836	33.66%	683,211	-2.50%	399,594	-2.92	1,049,617	12.57%	47.7	-2.92
2017	8,691,453	38.62%	673,236	-1.46%	554,723	-2.62	1,158,135	10.34%	18.08	-2.62
المتوسط	3,349,880	-	1,093,152	-	521,777		521,777	-		
الانحراف	1,948,905	-	301,597	-	133,170		294,736	-		
معامل	58.18%	-	27.59%	-	25.52%		56.49%	-		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية بين عامي (2004 – 2017)

الناتج المحلي الإجمالي: بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (3,349,880) بانحراف معياري قدره 1,948,905 وتشير هذه القيمة إلى وجود تذبذبات كبيرة في تغير حجم الناتج، وذلك وفقا لقيمة معامل الاختلاف البالغة 58.18%، نلاحظ من قيم التطور أن المؤشر هو بارتفاع مستمر باستثناء عامي (2012–2013). حيث شهد الاقتصاد السوري خلال بداية سنوات "الأزمة السورية" تراجعاً حاداً في مختلف مؤشرات السلامة الاقتصادية، وكان للعقوبات الاقتصادية الدولية التي طالت قطاعات واسعة ومجالات حيوية في بنية الاقتصاد السوري دور فاصل في هذا التراجع. بالإضافة إلى عوامل أخرى عديدة نذكر منها: الأضرار المادية الكبيرة التي لحقت بالبنية التحتية والقطاعات الإنتاجية نتيجة النزاع المسلح تراجع حاد في الإنفاق الاستثماري بشقيه الحكومي والخاص ناتج عن عوامل عدم الاستقرار السياسي وفقدان الأمان وتراجع حاد في صناعة النفط على صعيد استخراجه وتصديره كنفط خام نتيجة العقوبات الدولية المفروضة على القطاع النفطي من جهة ووقوع معظم الأراضي التي تحتوي على الثروة النفطية خارج سيطرة الدول، وتراجع القدرة الشرائية لدى الأسر السورية وبخاصة الطبقة المتوسطة نتيجة انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض في إجمالي الطلب المحلي على السلع والخدمات المختلفة متأثراً بالوضع المعيشي الصعب للأسر السورية من جهة ومغادرة عدد كبير من السوريين نتيجة ظروف الأزمة إلى دول الجوار ودول أخرى. يمكن تقسيم الأداء الاقتصادي للجمهورية العربية السورية خلال فترة الأزمة إلى عدة مراحل [24]:

المرحلة الأولى: من النصف الثاني لعام (2011) وحتى نهاية (2012) شكلت مرحلة الصدمة للأنشطة الاقتصادية، وسط تراجع في نشاط العديد من القطاعات الإنتاجية. حتى أن بعض القطاعات وصلت إلى درجة الشلل كالنشاط السياحي.

المرحلة الثانية: خلال (2013) محاولة امتصاص الصدمة، والتحول إلى اقتصاد الحرب. بعد أن تبين أن انتهاء الأزمة سيستغرق وقتاً طويلاً، حيث كانت الأولوية هي لتأمين المواد الأساسية كالوقود والغذاء.

المرحلة الثالثة: خلال سنة (2014) وخاصة النصف الثاني منها، وهي مرحلة التكيف مع الأزمة، حيث كان هناك نوع من محاولات السير نحو الأمام، ومحاولة النهوض على جميع المستويات، تبعاً لتطورات الأزمة وتبعاتها على الاقتصاد السوري. والتوجه الرسمي بترشيد الاستيراد واستمرار رفع الدعم بشكل جزئي عن بعض السلع الأساسية، مع وجود دعم اقتصادي من بعض الدول الصديقة.

المرحلة الرابعة: خلال عامي (2015–2016) بداية مرحلة جديدة من تفكيك الأزمة واستعادة المبادة الاقتصادية والسياسية ومحاولة دفع عجلة الاقتصاد السوري إلى الأمام، لإعادة التعافي إلى القطاعات الإنتاجية الرئيسية، مع استمرار ارتفاع سعر الصرف بشكل كبير بسبب الطلب على الاحتياطي الأجنبي وانخفاض مصادر توفيره.

المرحلة الخامسة: خلال عام (2017) وهي مرحلة بداية انتهاء الأزمة السورية، واستعادة سورية لموقعها السياسي والاقتصادي.

حجم الإنفاق: بلغ متوسط حجم الإنفاق خلال فترة الدراسة بانحراف معياري قدره (1,093,152،) بانحراف معياري قدره 301,597 وتشير هذه القيمة إلى وجود تذبذبات بسيطة في تغير حجم الإنفاق وذلك وفقاً لقيمة معامل الاختلاف البالغة 27.59% وذلك بعد مقارنتها بالنسبة المعيارية البالغة 15%، ونلاحظ من قيم التطور أن المؤشر هو بانخفاض مستمر. ويمكن تفسير ارتفاع حجم الإنفاق بما يلي [25]:

– تبني الدولة شعار الخدمات المجانية وشبو المجانية للمواطنين وخاصة في مجال الصحة والتعميم والرعاية الاجتماعية.

–استمرار محافظة الدولة عمى القطاع العام بهدف تنفيذ توجهاتها في الاقتصاد السوري

–تنفيذ مشروعات البنية الأساسية من طرقات وجسور وكهرباء واتصالات وغيرها.

حجم الاستثمار: بلغ متوسط حجم الاستثمار خلال فترة الدراسة 521,777، بانحراف معياري قدره 133,170 وتشير هذه القيمة إلى وجود تذبذبات بسيطة في تغير حجم الاستثمار وذلك وفقا لقيمة معامل الاختلاف البالغة 25.52%، ونلاحظ من قيم التطور أن المؤشر هو في تذبذب ومتنقل بين الارتفاع والانخفاض وهذا مؤشر سلبي بسبب عدم الاستقرار وعدم التطور الإيجابي بشكل عام على طول السلسلة، وهذا الاتجاه نحو الانخفاض ضمن ظروف سورية لا يعد ظاهرة إيجابية نظراً لما تتطلبه زيادة السكان من حاجات ومتطلبات جديدة، ولما تستدعيه عملية التنمية الشاملة.

حجم الائتمان المصرفي: بلغ متوسط حجم الائتمان المصرفي خلال فترة الدراسة 521,777، بانحراف معياري قدره 294,736 وتشير هذه القيمة إلى وجود تذبذبات كبيرة في تغير حجم الائتمان المصرفي وذلك وفقا لقيمة معامل الاختلاف البالغة 56.49%. حيث شهد القطاع المصرفي ككل نمواً قوياً، وكان في طريقه إلى أن يصبح مساهماً رئيساً في الناتج المحلّي الإجمالي في سورية قبل أن يبدأ تأثير الأزمة. أن حجم الائتمان المقدم في ارتفاع مستمر بنسب متفاوتة خلال الفترة من (2004–2010). في العام (2007–2008) حدثت قفزة كبيرة للائتمان حيث ارتفع حجم الائتمان بحوالي (56%–32%)، ويمكننا تفسير ذلك بالقول أن هذه الزيادة حصلت بسبب دخول المصارف الخاصة إلى السوق ومنافستها للمصارف الحكومية. مع بداية العام (2011) عانى القطاع المصرفي بشكلٍ عام وكغيره من القطاعات من تبعات الأزمة، فكان القطاع المصرفي الأشد تأثراً بالعقوبات الاقتصادية الدولية، لما لها من أثر على حجم مشاركة هذا القطاع في عمليات تمويل التجارة الخارجية وحركة التحويلات المالية. كما أن السياسة النقدية التي اتبعها مصرف سورية المركزي أسهمت في تقييد الائتمان نذكر منها تعميم مصرف سورية المركزي رقم (880/م/1) تاريخ (2015/3/17) القاضي بإيقاف كافة التسهيلات الائتمانية بالليرات السورية مقابل تأمينات نقدية بالعملات

الأجنبية وتصفية كافة التسهيلات الائتمانية الممنوحة على هذا الأساس، القرار رقم (355) الصادر بتاريخ (03/01/2016) سعياً للحد من ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية، وقد فرضت هذه السياسة وقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالليرة السورية لغرض تمويل المستوردات ما أدى إلى تراجع حجم النشاط الائتماني بشكل عام وحجم عمليات التجارة الخارجية [26].

وبالتالي ركزت المصارف السورية خلال الأزمة في سورية على إجراءات إدارة الأزمة، من خلال الحفاظ على نسب سيولة آمنة على حساب الأرباح المحققة، التركيز على تحصيل الديون، وتجميد منح التسهيلات الائتمانية، واستمرار تقديم الخدمات المصرفية. لكل هذه الأسباب وغيرها بدأ الائتمان بالانخفاض تدريجياً خلال سنوات الأزمة، في عام (2015) ارتكزت إجراءات المصارف على إعادة النشاط لقطاع المصرفي من خلال أعادة منح التسهيلات الائتمانية وتوظيف الأموال [24].

معدل التضخم: في العام 2005 بلغ معدل التضخم في سورية (4.4%)، متقارباً مع معدل التضخم العالمي البالغ قيمته حوالي (4.117). في العام 2008 شهدت سورية والدول العربية ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتفاعاً في مستوى التضخم وتعزر الأسباب إلى الأزمة المالية العالمية التي شهدت ارتفاعاً في معدل التضخم. حيث ارتفع معدل التضخم العالمي ليبلغ في العام 2008 حوالي (8.95%) ليعود إلى الانخفاض في عام 2009 حيث وصل إلى (2.93%)، نتيجة الركود الاقتصادي بعد الأزمة، وانخفاض أسعار الغذاء والطاقة من جهة، والسعر الإداري لمادة المازوت من جهة أخرى، حيث وصل في سورية إلى (15.20%) في العام (2008). في عام 2010 بلغ معدل التضخم العالمي حوالي (3.35) وكانت أعلى قيمة للتضخم في فنزويلا (28.2) حيث ارتفع في سورية بمقدار (4.4) كنتيجة الارتفاع في أسعار المواد الأولية وأسعار النفط عالمياً، وهذا المعدل متقارب مع دول الجوار ودول منخفضة ومتوسطة الدخل. في العام 2011 بدأت مرحلة جديدة من الارتفاع الحاد والتقلب في مستويات التضخم نتيجة الأزمة السورية، ولا يمكن أن نعزو هذه المعدلات إلى عامل محدد، بل جاءت مدفوعة بمجموعة من العوامل على جانبي العرض أو الطلب سواء في لسوق السلعية أو السوق النقدية، حيث ارتفع معدل التضخم إلى (6.3%)، ووصل في العام 2012 إلى (36.48%). وتعزى هذه الارتفاعات في معدل التضخم بصورة رئيسية إلى الضغوطات الاقتصادية المترافقة مع الأزمة، والارتفاعات في سعر الصرف الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في فاتورة المستوردات. فضلاً عن انخفاض العرض في الأسواق من السلع والخدمات، سواء نتيجة القيود الاقتصادية المفروضة أو نتيجة تعطل العديد من الشركات والمصانع والمترافقة مع بقاء مستويات الطلب كما هي، الأمر الذي سبب خلل حقيقي بين أسعار عناصر الإنتاج وأسعار السلع والخدمات، وانعكس ذلك بارتفاع معدلات التضخم [27]. وفي العام 2013 ارتفع معدل التضخم بشكل كبير ليصل إلى أعلى قيمة له خلال فترة الأزمة (82.36%) نتيجة عوامل عديدة أهمها استمرار الأزمة السورية والتي أرخت بظلالها على جميع نواحي الحياة، وتدهور الوضع الأمني، الذي أدى إلى توقف حركة الإنتاج في كثير من المحافظات، وفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية الجائرة على سوريا (مصرف سورية المركزي/ تقرير التضخم الشهري/ كانون الأول (2013). ثم ما لبث أن تراجع بشك ملحوظ إلى مايقارب (22.54%) عام (2014). ثم عاود بعدها الارتفاع إلى (38.46%) في العام (2015)، وستحصل سوريا على الترتيب الرابع متقاربة مع جمهورية إفريقيا الوسطى التي بلغ معدل التضخم فيها (37%). وفي عام 2015 بلغ معدل التضخم العالمي حوالي (1.43%) وبلغ معدل التضخم في الدول التي تعاني من صراعات (1.43%). وكانت أعلى قيمة في فنزويلا 121.7 في المئة،

وستحصل سوريا على الترتيب الرابع عالمياً من حيث ارتفاع معدلات التضخم، حيث بلغ المؤشر (38.46%) متقاربة جمهورية إفريقيا الوسطى بتضخم قدره (37%)، وهو معدل مرتفع جداً [28].

الاستقرار السياسي: يعتبر هذا المؤشر إحدى مؤشرات مفهوم الحكم الرشيد Good Governance، يأخذ قيمة ما بين (−2,5 − +2,5). ويعبر عن احتمالات ظهور صراعات سياسية أو طائفية، تهدف إلى الإطاحة بالحكومات بطرق غير دستورية أو بالاستناد إلى العنف والإرهاب من أجل الاستيلاء الحكم بالقوة. أي التنبؤ بعدم استقرارية الحكومات، أو أنها تسير عن طريق العنف بما في ذلك السياسات الداعية للإرهاب. يعد إدخال مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في التحليل الاحصائي ضروري للأخذ بعين الاعتبار ظروف الأزمة السورية كبديل عن استخدام متغير وهمي (0،1) لسنوات الأزمة. وقد استخدمت العديد من الدراسات هذا المتغير للتعبير عن الأزمات التي تمر بها الدول [29].

بشكل عام تتميز منطقة الشرق الأوسط بعدم الاستقرار السياسي، حيث كان مؤشر الاستقرار السياسي في سورية موجباً خلال الفترة (2001−2003) وأفضل من دول الجوار جميعها، وفي بداية العام (2004) انعكست حرب العراق على جميع دول الجوار السوري ورغم ذلك حافظت سورية على استقرار جيد. في العام 2010 حصلت الجمهورية العربية السورية على الترتيب 129 عالمياً، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر حوالي (−0.59). مع بداية العام 2011 انخفض مؤشر الاستقرار في المنطقة نتيجة للأحداث التي جرت، حيث حصلت الجمهورية العربية السورية على أدنى ترتيب بين دول العالم بفعل الأحداث الجارية والحرب الظالمة على سورية منذ عام 2011 [30].

2) نموذج الانحدار:

يتشكل نموذج الانحدار الخطي المتعدد من مجموعة المتغيرات المستقلة ذات معنوية إحصائية في الطرف الأيمن بينما المتغير التابع في الطرف الأيسر، يمكننا كتابة صيغة النموذج كما يلي:

$$\mathbf{Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4}$$

حيث إن:

X_1, X_2, X_3, X_4: المتغيرات المستقلة.

Y: المتغير التابع. β_0: الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: ثوابت المتغيرات المستقلة.

3) شروط تطبيق الانحدار الخطي المتعدد:

- **الارتباط بين المتغيرات المستقلة:**

إن علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة كلما كانت قوية كلما زاد من القوة التفسيرية للنموذج فلذلك سنختبر هذه العلاقات، ونستبعد المتغيرات ذات الارتباط الضعيف أو ليس له معنوية إحصائية، ولكن من أهم الآثار السلبية على استقرار معاملات الانحدار هو وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات وهذا سوف نكتشفه من خلال اختبار (VIF) وسنتطرق له لاحقاً.

- مصفوفة الارتباط: يظهر لنا الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة:

الجدول (2) مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة

		gdp	Gov_spen	inv	credit	PoliticalStabilit	inf
gdp	Pearson Correlation	1	-.645-*	.107	.123	.711**	-.629-*
	Sig. (2-tailed)		.013	.715	.674	.004	.016
	N	14	14	14	14	14	14
Gov_spen	Pearson Correlation	-.645-*	1	.413	.544*	-.701-**	.310

d	Sig. (2-tailed)	.013		.142	.044	.005	.280
	N	14	14	14	14	14	14
inv	Pearson Correlation	.107	.413	1	.666**	-.481-	.135
	Sig. (2-tailed)	.715	.142		.009	.081	.645
	N	14	14	14	14	14	14
credit	Pearson Correlation	.123	.544*	.666**	1	-.401-	.051
	Sig. (2-tailed)	.674	.044	.009		.155	.862
	N	14	14	14	14	14	14
PoliticalStability	Pearson Correlation	.711**	-.701-**	-.481-	-.401-	1	-.708-**
	Sig. (2-tailed)	.004	.005	.081	.155		.005
	N	14	14	14	14	14	14
inf	Pearson Correlation	-.629-*	.310	.135	.051	-.708-**	1
	Sig. (2-tailed)	.016	.280	.645	.862	.005	
	N	14	14	14	14	14	14
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).							
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).							

المصدر: مخرجات استخدام برنامج "SPSS23"

نلاحظ من الجدول السابق بأن معظم المتغيرات لها علاقة ارتباط جيدة ومقبولة، وجميعها أيضا ذات دلالة معنوية مما يؤكد لنا أن جميع المتغيرات مرتبطة وتشكل مجموعة مترابطة ذات تأثير على معادلة الانحدار وترفع من قوتها التفسيرية.

- **شرط عدم وجود الارتباط الذاتي "اختبار معامل تضخم التباين VIF":**

قبل إجراء معادلات الانحدار، لابد من التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد العالي في البيانات Multicollinearity، حيث كان هناك معاملات بعض الارتباط العالية بين بعض المتغيرات، سيتم اختبار عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد العالي باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF). اذ يشير الاختبار إلى وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد عال إذا كانت قيمة معامل تضخم التباين أكبر من (10).

الجدول (3): معامل تضخم التباين VIF للمتغيرات المعتمدة

Coefficients	**Gov_spend**	**inv**	**Statebanks**
VIF	2.634	6.032	2.137
Coefficients	**credit**	**inf**	**PoliticalStability**
VIF	2.215	2.594	5.028

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات استخدام برنامج "SPSS23"

يوضح الجدول (3) قيم معامل VIF لكافة متغيرات الدراسة، حيث يتضح من خلاله انخفاض قيمة المعامل (أقل من 10) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد العالي بين المتغيرات المستقلة في نماذج الانحدار، بالتالي لن يتم استبعاد أي متغير.

- **التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:**

ولمعرفة إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي هناك عدة طرق، منها اختبار كولموغروف سميرنوف، ويوضح الجدول التالي قيمة اختبار كولموغروف–سميرنوف:

جدول (4) اختبار كولموغروف– سميرنوف

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		gdp	Gov_spend	inv	credit	PoliticalStabi	inf
N		14	14	14	14	14	14
Normal Parameters[a,b]	Mean	1093152.21	3349879.64	407518.43	882041.57	-1.546377-	21.4750
	Std. Deviation	312982.497	2022474.416	138197.223	305861.969	1.1843026	22.76942
Most Extreme Differences	Absolute	.155	.233	.165	.125	.246	.206
	Positive	.155	.233	.165	.123	.246	.202
	Negative	-.138-	-.152-	-.096-	-.125-	-.239-	-.206-
Kolmogorov-Smirnov Z		.581	.873	.617	.467	.922	.771
Asymp. Sig. (2-tailed)		.888	.430	.841	.981	.363	.592

المصدر: مخرجات استخدام برنامج "SPSS23"

من الجدول السابق نجد أن احتمال الدلالة sig أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لذلك يمكن القول بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ظهر لدينا أن المتغيرات تأخذ شكل التوزيع الطبيعي فهذا يعني أن المشاهدات تتمركز حول خط التوزيع الطبيعي، وهذ مؤشر على أن التباين لهذه المتغيرات هو متجانس وهذه احدى طرق إثبات تجانس التباين عن طريق الاختبارات التوزيع الطبيعي والتمثيل البياني لها.

4) معادلة الانحدار:

- المقدرة التفسيرية للنموذج: يتبين لنا من الجدول التالي الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد R^2، وهو على الشكل التالي:

الجدول (5): معامل تفسير النموذج Model Summary

Model		R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
dimension0	1	.898[a]	.813	.753	90390.206
a. Predictors: (Constant), PoliticalStabilityEstimate, creidet, inv, inf100, xpenditure					

المصدر: مخرجات استخدام برنامج "SPSS23"

نلاحظ من الجدول ان قيمة معامل التحديد يساوي 81.3% وهذا معناه ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر 81.3% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وغالباً ما يؤخذ معامل التحديد المعدل في معرفة القوة التفسيرية للنموذج أي حوالي 75.3% وهذه القيمة هي مقبولة، أما الباقي فيرجع إلى عوامل أخرى لم تدخل في التحليل والقوة التفسيرية لها 25%.

- **المعنوية الكلية للنموذج:**

الفروض الإحصائية: الفرضية الصفرية: نموذج الانحدار غير معنوي.

الفرضية البديلة: نموذج الانحدار معنوي.

يوضح الجدول التالي تحليل التباين واختبار فيشر الاختبار معنوية نموذج الانحدار

جدول (6): جدول تحليل التباين

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.208E12	5	2.416E11	29.572	.000[a]
	Residual	6.536E10	8	8.170E9		
	Total	1.273E12	13			
a. Predictors: (Constant), PoliticalStabilityEstimate, creidet, inv, inf, Gov_spend						
b. Dependent Variable: gdp						

المصدر: مخرجات استخدام برنامج "SPSS23"

يتضح من جدول تحليل التباين ان قيمة sig تساوي الصفر وهي أقل من 0.05 الذي يعبر عن مستوى الدلالة لهذا البحث، وبالتالي فأننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الانحدار هو معنوي.

- **المعنوية الجزئية للمتغيرات المستقلة:**

يمكننا معرفة كل من المعنوية الإحصائية لكل من المتغيرات المستقلة في النموذج وقيمة التغير الذي يحدثه كل متغير على المتغير التابع من خلال قيمة β وذلك عند تغير قيمة التابع المستقل بمقدار واحد، ويظهر لنا الجدول (8) معنوية وقيم الثوابت لكل من المتغيرات المستقلة بالإضافة إلى قيمة ثابت المعادلة.

جدول (7): جدول المعنوية الإحصائية لكل من المتغيرات المستقلة

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	951083.976	91140.152		10.435	.000
Gov_spend	-.096-	.020	-.623-	-4.794-	.001
inv	.725	.343	.320	2.111	.068
credit	.472	.122	.462	3.873	.005
inf1	-1832.571-	1773.457	-.133-	-1.033-	.332
PoliticalStability	137999.291	47468.241	.522	2.907	.020

المصدر: مخرجات استخدام برنامج "SPSS23"

بالنسبة للثابت: نجد ان قيمة sig تساوي الصفر وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بالدلالة الإحصائية للثابت.

- بالنسبة للمتغير الأول (حجم الإنفاق): نجد أن قيمة sig تساوي (0.001) وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بالدلالة الإحصائية للمتغير المستقل الثاني وله تأثير سلبي.
- بالنسبة للمتغير الثاني (الاستثمار): نجد ان قيمة sig تساوي 0.68 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود الدلالة الإحصائية للمتغير المستقل الثالث، لا يوجد تأثير جوهري.
- بالنسبة للمتغير الثالث (الائتمان المصرفي): نجد أن قيمة sig تساوي 0.005 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بالدلالة الإحصائية للمتغير المستقل الأول وله تأثير إيجابي.

- بالنسبة للمتغير الضابط (معدل التضخم): نجد ان قيمة sig تساوي 0.332 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود الدلالة الإحصائية للمتغير الضابط، لا يوجد تأثير جوهري.

- بالنسبة للمتغير الضابط (مؤشر الاستقرار السياسي): نجد أن قيمة sig تساوي 0.207 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بالدلالة الإحصائية للمتغير المستقل الثاني وله تأثير إيجابي.

- **صيغة نموذج الانحدار:**

بعد أن أوجدنا أن جميع شروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد محققة وأن بعض المتغيرات المستقل ذات معنوية إحصائية ويمكننا من الجدول (8) استخراج معادلة الانحدار الخطي المتعدد وذلك على الشكل التالي:

GDP = 951083.976 -0.096 Gov_spend + 0.472 credit +137999.291 PoliticalStability

ومن معادلتنا الأخيرة نستنتج أن منح الائتمان يساهم بشكل إيجابي في رفع معدل الناتج المحلي الإجمالي. بينما كان حجم الإنفاق يؤثر بشكل سلبي وهذا من الطبيعي في هذه الفترة الزمنية، حيث إن الإنفاق يرتفع إذ انه يتركز في إعادة بناء البنية التحتية وتحتاج المشاريع لفترة زمنية من أجل العودة إلى العمل والإنتاج وهذا ما أدى إلى انخفاض الإمكانيات الإنتاجية بسبب تأثيرات الآزمة السورية.

النتائج و المناقشة:

1. يؤثر النظام المالي بشكل فعال في التنمية الاقتصادية من خلال أنظمته التي تهدف إلى تأمين التمويل اللازم لها.
2. يوجد أثر معنوي إيجابي للائتمان المصرفي في دعم الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي دعم التنمية.
3. هناك تضخم بحجم الإنفاق ولا يقابله ارتفاع بحجم الناتج المحلي وذلك بسبب الإنفاق الرأسمالي لإعادة هيكلة البنية التحتية مما أدى إلى تأخر عملية الإنتاج. ويمكن تفسير ذلك بعدم كفاءة الإنفاق في سورية.
4. لا يوجد أثر معنوي للاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب ضعف إمكانيات الاستثمار في فترة الحرب على سورية.

- يؤثر الاستقرار السياسي بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي. حيث تعد ظاهرة الاستقرار السياسي لأي بلد الارضية الخصبة والأساس لكل عملية تطور أو تقدم وفي المجالات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا ما لمسناه في الأزمة السورية. حيث شهد الاقتصاد السوري خلال بداية سنوات "الأزمة السورية" تراجعاً حاداً في مختلف المجالات الحيوية في بنية الاقتصاد السوري ومؤشرات السلامة الاقتصادية.

• الاستنتاجات و التوصيات:

1) العمل على تفعيل النظام المالي وتطوير أدواته بالشكل الصحيح والفعال بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية في سورية.

2) ضرورة توجيه أداء النظام المالي إلى القطاعات والاستثمارات المنتجة مع التركيز على منح الدعم قطاع الخاص باعتباره عامل مهم جداً لتحقيق النمو الاقتصادي.

3) التركيز على القطاع المصرفي ودعمه بكافة السبل لأنه هو المجال الأكثر قدرة على تجميع المدخرات ونقلها إلى المستثمرين والقطاعات الاقتصادية التي بحاجة إلى التمويل، والقيام بالمزيد من الإصلاحات لتحديثه وتحسين نوعية السياسات والمؤسسات.

4) العمل على تفعيل اليات الإنتاج بما تيسر من البنية التحتية المتوفرة وذلك لرفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

5) العمل على جذب الاستثمارات الفاعلة والقادرة على تمويل عملية إعادة الأعمار ودفع عجلة التنمية في سورية. من خلال إزالة العراقيل وتجهيز البنية التحتية وتطويرها.

6) العمل على تغيير هيكل الاستثمار والذي يقوم في قسمه الأكبر على الاستثمار العائلي وزيادة اعتماده على القطاع المصرفي من خلال قيام القطاع المصرفي بتوفير التسهيلات الائتمانية بجودة أفضل وعلى قاعدة شعبية أكثر.

References:

1) Garcia, F; LIU, L. *Macroeconomic Determinants of Stock Market Development. Journal of Applied Economics*, Vol. (2), No. (1), 1999, 29-59.

2) Agha, L. *Options for Financing Reconstruction in Syria*. Master's degree, University of Damascus, 2019.

3) SOUARIEA, M. *The Relationship of Financial Development to Economic Growth Standard Study of the Situation of Algeria during the Period 1990-2015*. Master's degree Algeria, Abdel Hamid Bin Badis University, 2017.

4) Prochniak, M., Wasiak, K. *The impact of the financial system on economic growth in the context of the global crisis: empirical evidence for the EU and OECD countries.* EU and OECD countries: OECD, 2016.

5) PUATWOE, T; PIABUO, M. *Financial Sector Development and Economic Growth: Evidence from Cameroon*. Puatwoe and Piabuo Financial Innovation 2017, Vol (3) No. (25).

6) AMOS, A. *The Impact of Development in the Palestinian Financial System on Economic Growth in Palestine (2008-2015)*. Urges the presenter of the Research and Monetary Policy Department, the Palestinian Monetary Authority, 2017.

7) TARIQ, K; SALEH, M. *Theoretical rooting of the relationship of financial development with economic growth, and its most important indicators in Algeria during the period 1990-2013*. Journal of Economic and Administrative Research, Vol. 60, No. 1, 2014, 142-160.

8) Goldsmith, W. *Financial Structure and Development*. The Economic Journal, Vol. (80), No. (318), 1970, 365-367.

9) SALEH, L; YAHYA, GH. *Economic Growth in the Context of Financial Development in Iraq for the period 1990-2013*. Baghdad Journal of University Economic Sciences. No. (35), 2017, 203-230.

10) LIVENE, R. *Finance and Growth: Theory and Evidence*. NBER Working Paper, . 2005, No. (10766).

11) CALDERON, C; Liu, L. The Direction of Causality between Financial Development and Economic Growth. Journal of Development Economics. Vol.(72) , No.( ), 2003 321–334.

12) KANZA, Mojahed. *The effect of financial system development on economic growth: the case of Developed and Developing Countries with using panel data analysis*. PHD, Abi Baker Belkaued University, Algeria. 2016.

13) BAGEHOT, W. *Lombard Street: A Description of the Money Market*. Reprinted by permission of the copyright owner. Hyperion reprint edition 1979 Library of Congress Catalog Number 78-59001 ISBN 0-88355-677-4 Printed in the United States of America. Digitized for FRASER http://fraser.stlouisfed.org/ Federal Reserve Bank of St. Louis, 1873.

14) ELHAM, SH; SAMIA, SH. *The impact of the development of the banking sector on economic growth Case study of Arab countries during the period 1998-2009*. Master's degree, May 8 1945 Guelma University, *Algeria*. 2012.
15) YORULMAZ, R *Financial Inclusion & Economic Development: A Case Study of Turkey and a Cross-Country Analysis of European Union*. A Thesis Presented to the Graduate School of Clemson University, in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Master of Arts Economics, Clemson University, United States of America. 2012.
16) ROBERT, K; LEVINE, R. *Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right*. The Quarterly Journal of Economics, Vol. 108, No. 3**,** 1993, 717-737.
17) KHALAF, H. *Measuring the impact of the development of the Banking system on Economic Growth*. Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 17, Issue 46, 2011, 179-194.
18) ROBINSON, J. *The Generalization of the General Theory, In:The Rate of Interest, and Other Essays*. London: Macmillan, 1952, p. 67–142.
19) GOLDSMITH, W (). *Financial Structure and Development*. The Economic Journal, Vol. (80), No.(318), 1970, 365-367
20) Al-OMAR, I. *The Ability of the Banking System to Reduce Poverty Phenomenon: A meta-standardized study on developing countries*. MPRA Paper No. 18804, posted 30. Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/18804/, 2009.
21) GERSCHENKRON, A. *Economic Backwardness in Historical.* Perspective a Book of Essay. Fredrick A. Praeger Publication. 1962.
22) ISMAIEL, L; SHAKER, R *Studying the Relationship between Financial Development and Economic Growth in Syria (1980-2010).* Al-Baath University Journal, Vol. (83), No. (60), 2016, 73- 107.
23) GREENWOOD, J; JOOVANOVIC, B. *Financial Development, Growth, and the Distribution of Income*l The Journal of Political Economy, Vol. (98), No.(5), 1990, 1076-1107.
24) JORDAN bank report 2017.
25) DAYOUB, M. *The Impact Of Government Expenditure On Economic Growth In Syria an Econometric Analysis (1990- 2010).* Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (4) 2017, 96-109.
26) Al-SHAREQ bank report 2017.
27) The Central Bank of Syria. / monthly inflation report / December (2011-2012).
28) The World Bank/ Global Financial Development.
29) Mosli, S; Serop, R. *A Test of the Factors Affecting Remittances to Syrian Arab Republic*. Al-Baath University Journal, Vol.(41), No.(107), 2019 .-118, 140.
30) Worldwide Governance Indicators.